

صومه عندها وعند ابي يوسف في فسخ الاطعام في فسخ المأهة فيفسد صومها  
 بالاتفاق ولو طعن الصائم على البناء للمفهوم يرجع اورد في سهم فوسل واحد منهما  
 الى جوف من الصائم لم يفسد وان لم يجره الفصل اي جدي التتم في الجوف ففسد  
 صومه بانه للقيام به ان يذوق شئ من ذلك وان وضع العلك بكسبه العين  
 وسكون اللام وبها يعض في الفم طمعا لم يفسد ولكن يذوق للصائم ذلك قبل  
 هذا الحكم اذا كان العلك مع نواذرا اذا كان على كالم يذوق لم يجتمع بشئ من الاجزاء  
 بعد فانه يفسد وكذلك يذوقه ان يعض بصيته طمعا اذا كان العامة  
 للمرأة في المضع يتاخر اوقات تمكن الطعام الصبي بدون مضغها في غير ابي يوسف  
 رجح انه يذوقه ان يذوقه بسواك بلول بانما الرطب الاضطر فلا يذوقه الاستياك  
 بل عدم الكمية المتعدية ووضوح الصبي لانه يفسد وان وصله في ذلك اليوم  
 على كسبه الصفه في ربح انسا واليوم غير شهر رمضان لانه والكفاية تحقق  
 رغبة مؤمنة كانت او كفاية ان قدر الكفة عليه وان لم يقد عليها فصائم فهي صائم  
 شهرين متتابعين فانه لم يقد على الصوم فاطعام شهرين مسكيا الكسبي  
 نصف صاع فخره او ذبيحة او سوية او صاعا فخره وشعيرة او زبيب وكهارة  
 الاطفا وكفاية الظاهر واحدة سواء في الكمية والكيفية ويجوز طعام الاباحه فيها  
 وطعام الاباحه ان يشبع الفقراء على ما ذكره اعلم ان ما شرع بلغض الاطعام والطعام  
 يجوز فيه التحليل والاباحه وما شرع يلفظ الالباء والاداء شطر فيه التحليل  
**فصل في القي الاصل في حكم في الصائم في حال صومه قول حيا الله عليه وسلم**  
 من شئ ما ارعيتان طبعه فلا قضاء عليه ومن استقاء حلف في القي فعليه  
 القضاء كونه يفسد في رواية اذا ذرعه القي ام عليه قضاء فليس عليه القضاء  
 قضاء صومه واذا قضيا استقاء حلف فيه فعليه القضاء ولو استوى في  
 ملاء القي وما حرمه وذرعه ملاء القي صومه وان عاد القي الاجرة  
 فسد صومه عند ابي يوسف رجح لانه عاد الرجوفه ما نقص الوضوء على ما ذكر في

نواقض

نواقض الوضوء وعد في ملاء الفم من جلبتها فينقض ذلك القي الصوم ايضا  
 وعند محمد رجح يفسد صومه لانه لم يجره من الصنع لان الاجرة لا تقي ولا في الاعادة ولو  
 اعاد امره قريبا ملاء الفم فسد صومه بالاتفاق بين الامم وان تاه اقل من  
 ملاء الفم لا يفسد صومه بالاتفاق وكذلك امر اليف ان عاد في اقل من ملاء  
 الرجوفه وان اعاده بفعله ومثله لم يفسد صومه قول ابي يوسف رجح لانه اعاد  
 ما لم ينقض الوضوء وهو في اقل من ملاء الفم فلا يفسد هذا القي الصوم قياسا  
 على الوضوء فالواهي الصحيح وقال محمد رجح يفسد صومه لانه وجد منه الصنع في شئ اعاده  
 لما فصل القي ملاء الفم والاقامة وذكر احكامها شرع اليان الاستقاء فقال  
 ولو استقاء ملاء الفم فسد صومه بالاتفاق سواء اعاده القي الرجوفه بعد ذلك او بعد  
 كانه مسئلة الوضوء وان استقاء دون ملاء الفم لم يفسد صومه عند ابي يوسف  
 لانه لم ينقض ذلك القي الوضوء فلا ينقض الصوم قالوا هو الصحيح وعند محمد رجح  
 صومه سواء اعاده القي بعد ذلك بعد القي الرجوفه ولم يعد لانه وجد منه الصنع  
 والتكليف فيه وقال ابي يوسف رجح اعاد اليف وان اعاده فله فيه روايات  
 في رواية يفسد صومه لانه وجد منه الصنع في الاخرى والاعادة في رواية اخرى  
 لا يفسد لانه لا ينقض الوضوء فلا ينقض صومه **فصل في العذر للاصل فيه**  
 قوله تعالى من كان منكم مريضا او على سفر فجزه من ما دام اخر الاية في سورة البقرة من نظر  
 بالعد في شهر رمضان فعليه القضاء في ايام الفرج الاخرى في هذا ايام رمضان ما حل  
 والمريض اذا حادفا على نفسه او على ولدها علمتا الحلال وان لم ينقط انظر تا وصفا  
 ايام اطعام رخصا ولا فدية وجب اطعام مسكين كل يوم عليها لانه وردت في الشيخ  
 الفاي في بخلاف القياس في قوله لا يقاس عليه ولا كفارة ايضا لانه لم يفسد رجح ذلك  
 المريض وصاحب العلة المرضي المستم اذا خافا زيادة المرضي العلة يجوز لهما الاطعام  
 ومن لم يظلم العذر كالمريض والعلة والستة والحريض والنفس من غيرهما ان قدر على القضاء ولم  
 المقصود ولا يجزيه الاطعام وان مات قبل القدرة لا يلزم الا ايام وان قدر على قضاء